منظمة
العمل
الدولية
جنيف

توسيع نطاق الحماية الاجتماعية

بائعة حلويات وطفلها في شوارع بوغوتا، كولومبيا.

٤.٨ رعاية الأطفال: أداة دعم هامة لتحسين المداخيل

■ غالباً ما ينظر إلى رعاية المعالين على أنها المسؤولية الأولى التي تؤثر بشكل رئيسي على قدرة النساء والفتيات على كسب دخل مجز. وفي الاقتصاد غير المنظم الذي يتسم بانعدام الحماية الاجتماعية وتدني نوعية الخدمات المقدمة وضعف البنى التحتية، تواجه النساء والفتيات مخاطر فقر جسيمة. وبالعكس، يمكن بإتاحة المزيد من مرافق الرعاية توفير مزيد من الوقت الذي يمكن أن تقضيه النساء في مزاولة أنشطة منتجة والمشاركة في الحوار الاجتماعي والاستفادة من التدريب وغير ذلك من التدابير التي من شأنها زيادة فرصهن لكسب الدخل. ولذلك، يمكن أن تسهم مرافق الرعاية في الحد من النشاط غير المنظم بتمكين النساء اقتصادياً والسماح لهن بالوصول إلى الاقتصاد المنظم. ورغم أن رعاية المعالين ينظر إليها غالباً على أنها مسؤولية خاصة وذات أولوية دنيا بالنسبة للسياسات العامة، فقد أنشئت نظم ابتكارية في جميع أنحاء العالم. ولكي تكون هذه البرامج قابلة للاستمرار والاستدامة على المدى الطويل، من الضروري إقامة شراكات متعددة تشمل الإعانات المقدمة من مصادر عامة.

التحديات الرئيسية

- أعباء العمل غير مدفوع الأجر وأوجه تأثيره على القطاع غير المنظم
- الأبعاد الجنسانية لمسؤوليات الرعاية
- استراتيجيات الرعاية غير المنظمة
- اصطحاب الأطفال إلى مكان العمل

■ **أعباء العمل غير مدفوع الأجر وأوجه تأثيره على القطاع غير المنظم.** يشكل تضارب المسؤوليات العائلية ومسؤوليات العمل أحد أهم العوائق التي تحول دون وصول شريحة واسعة من النساء والرجال إلى فرص العمل اللائق والمنتج سواءً في البلدان النامية أو المتقدمة. وغالباً ما تمثل رعاية المعالين، ولا سيما الأطفال، أكثر الشواغل إلحاحاً لملايين الأسر المعيشية الفقيرة وقضية من القضايا التي لها عواقب هامة على أهداف المساواة بين الجنسين ومن الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

والأسباب الكامنة وراء هذه الهشاشة معقدة ومتعددة الأوجه. فالعاملون في الاقتصاد غير المنظم عموماً لا يستفيدون من إعانات الضمان الاجتماعي وغيرها من إعانات المساعدة الاجتماعية التي يمكن أن تكون بمثابة شبكات أمن وتدعم الأسر الفقيرة التي تواجه تكاليف إضافية ناتجة عن رعاية المعالين. علاوة على ذلك، غالباً ما يعيش الفقراء في أوضاع تستهلك فيها رعاية الآخرين الوقت بوجه خاص نظراً لمحدودية الوصول إلى البنى التحتية والخدمات الأساسية (مثل الوصول إلى المياه والنقل العام ومرافق الرعاية الصحية والتعليم) وقلة الأجهزة الموفرة لليد العاملة (مثل أدوات الطبخ والتنظيف). ويصبح الوقت المتاح لعمل مدفوع الأجر نادراً، خاصة بالنسبة للنساء اللواتي لا يبقى أمامهن خيار سوى قبول وظائف غير منظمة يمارسنها في منازلهن وتطبعها المرونة وتدني الأجر والوضع وتنطوي على مواطن عجز خطيرة في العمل اللائق.

ونظراً لنطاق الاقتصاد غير المنظم في البلدان النامية، فإنّ توفير مزيد من خدمات الرعاية وزيادة القدرة على تحمل تكاليفها وتحسين جودتها، خاصة بالنسبة للأطفال ولكن أيضاً للمعالين الآخرين من أفراد الأسرة مثل المسنين أو المرضى أو المعاقين، من المرجح أن يعود بفوائد هامة من حيث المساواة بين الجنسين من جهة، وأن يسهم في إتاحة فرص للدخول إلى الاقتصاد المنظم من جهة أخرى. ويرد اعتراف واضح بأهمية خدمات الرعاية الاجتماعية بالنسبة للعمال ذوي المسؤوليات العائلية في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٥٦ (١٩٨١) والتوصية رقم ١٦٥ بشأن العمال ذوي المسؤوليات العائلية، اللتين تدعوان جميع الدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير «لتنمية أو تعزيز خدمات المجتمع المحلي، الخاصة أو العامة، مثل رعاية الطفل والخدمات والتسهيلات التي تُوفر للأسرة» (المادة ٥). والدعم المقدم للموازنة بين العمل والأسرة، المفتقد عموماً في الاقتصاد غير المنظم، يؤثر بشدة على معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة ويمكن أن يسهم في كسر حلقة توريث الفقر للجيل القادم من النساء والرجال.

ولا ينبغي التقليل من قيمة الفوائد الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن الاستثمار في السياسات المؤاتية للأسرة وزيادة وصول العمال غير المنظمين إلى خدمات الرعاية. ويقدم الإطار الوارد على اليسار بعض الأمثلة عن هذه الفوائد.

ما هي فوائد رعاية الأطفال؟

خلصت بحوث منظمة العمل الدولية في مجال رعاية أطفال الآباء العاملين إلى أنّ المجتمع وأصحاب العمل والعمال وأفراد أسرهم يجنون العديد من الفوائد الخارجية المتصلة بهذه التدابير. ورعاية الأطفال بالتحديد:

- تعزز المساواة بين الجنسين، إذ تحسن فرص المرأة في الحصول على عمل وفي التنمية الذاتية والتمكين.
- تساعد على منع إدامة أوجه عدم المساواة الاجتماعية وتوارث الفقر بين الأجيال وعلى تقوية الأمن الاجتماعي والاقتصادي للأسر والحد من قابلية تأثرها بالمخاطر.
- تسهل سير أسواق العمل بسلاسة وفعالية، من خلال الاستعمال الكامل للاستثمار المتنامي للمجتمع في تعليم المرأة وفي إنشاء قوى عاملة متنوعة.
- توفر انطلاقة أقوى للأطفال المحرومين إذ تعزز رفاههم البدني ومهاراتهم الإدراكية واللغوية ونموهم الاجتماعي والعاطفي.
- تسهم في استحداث وظائف في قطاع الخدمات لتحل محل بعض العمل المنزلي غير مدفوع الأجر.
- تزيد الإيرادات الضريبية لأن ارتفاع معدلات مشاركة الآباء ومداخيلهم يزيد من الإنتاج الوطني.
- تحد من الإنفاق العام على الرعاية الاجتماعية كما تحد، على المدى الطويل، من الإنفاق على التعليم الاستدراكي ومكافحة الجريمة.

المصدر:
Hein C.& Cassirer N., Workplace solutions for childcare, ILO Geneva, 2010

ورغم الفوائد المحتملة المشار إليها أعلاه، فإن خدمات الرعاية الميسورة والمقدمة من الدولة غير متاحة إلى حد كبير في معظم البلدان النامية. وعندما تتوفر هذه الخدمات، فإنها غالباً ما لا تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة ببعض فئات العاملين في الاقتصاد غير المنظم، مثلاً فيما يتعلق بالقرب من أماكن العمل أو تغطية ساعات العمل الطويلة أو غير الاعتيادية. وحسب التقديرات، ليس لدى ما يناهز نصف جميع البلدان برامج رسمية للأطفال دون سن الثالثة. وتتكبد النساء الفقيرات اللواتي لديهن أطفال صغار، خاصة في الأسر المعيشية التي تعيلها إناث، أشد العواقب المترتبة عن انعدام الدعم لمسؤولياتهن العائلية.

● من المرجح أن يعود توفير مزيد من خدمات الرعاية للأطفال أو المسنين أو المرضى أو المعاقين من أفراد الأسرة وزيادة القدرة على تحمل تكاليفها وتحسين جودتها بفوائد من حيث تمكين المرأة وأن يسهم في الخروج من السمة غير المنظمة

■ **الأبعاد الجنسانية لمسؤوليات الرعاية**. رغم أن رعاية المعالين من أفراد الأسرة يمثل في الواقع مصدر قلق للرجال والنساء على حد سواء، فإن النساء يتحملن معظم العبء الثقيل لعمل الرعاية غير مدفوع الأجر، ما يؤدي إلى الحد كثيراً من قدرتهن على كسب العيش بالمقارنة مع الرجال. وفيما عدا بعض الاستثناءات، تظهر أدلة عملية من جميع أنحاء العالم أن زيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة لم يقترن بتغير كبير في الأدوار التقليدية للرجال إزاء مسؤوليات الأسرة المعيشية وتقديم الرعاية. وإلى جانب السياسات الرامية إلى زيادة فرص النساء في الوصول على قدم المساواة إلى العمل اللائق وخدمات الرعاية، يُرجح أن تكون لحملات الدعوة وغيرها من السياسات التي تشجع على مشاركة الرجال بمزيد من المساواة في المهام المتعلقة بالأسرة تأثيرات إيجابية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

وتعمل النساء عادة، في جميع البلدان تقريباً، لساعات أطول من الرجال ويضطلعن بحصة غير متناسبة من أنشطة الأسرة المعيشية ورعاية الأسرة. ويزيد من تفاقم هذا الاتجاه التغيرات الديمغرافية والاجتماعية، بما في ذلك زيادة الأسر المعيشية التي تعيلها الإناث وتفكك الشبكات الأسرية الموسعة بسبب التوسع الحضري والهجرة وتنامي احتياجات الرعاية نظراً لشيخوخة السكان المتزايدة ولانتشار فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في العديد من البلدان النامية. وغالباً ما تحول المسؤوليات العائلية دون ممارسة النساء عملاً منتظماً بأجر وتمنع الفتيات من الذهاب إلى المدرسة. ومن ثم فإن العمل غير مدفوع الأجر، بما فيه رعاية الآخرين، غالباً ما يكون عاملاً هاماً يدفع النساء إلى عمالة مرنة وغير منظمة وهشة وغير محمية ومتدنية الأجر (انظر أيضاً الموجز المتعلق بالمساواة بين الجنسين). ويُعترف حالياً على نطاق واسع في البلدان المتقدمة والنامية على السواء بالترابط بين وجود أطفال صغار ومشاركة المرأة في العمل، بينما لا يؤثر ذلك سلباً على مشاركة الرجل في القوى العاملة. وذكرت ٤٠ في المائة من الأمهات العاملات بشكل غير منظم في الأحياء الفقيرة في مدينة غواتيمالا، مثلاً، عدم وجود خيارات رعاية الأطفال على أنه العائق الرئيسي أمام حصولهن على وظائف منظمة. وكما نوقش أعلاه، عندما لا تمنع المسؤوليات العائلية النساء من الحصول على عمل مدفوع الأجر، فإنها تظل عادة تحدد عمل النساء من حيث النوع والموقع والترتيبات وتحده بحكم الواقع. وتبين دراسات استقصائية بشأن استخدام الوقت أنها غالباً ما تمدد أيضاً ساعات عمل النساء على حساب أنشطة أخرى مثل أوقات الفراغ والراحة. وغالباً ما تحصر النساء أيضاً في أنشطة أقل إنتاجية وديناميةً تسيطر عليها النساء، وغالباً ما تحصرهم أيضاً في أنشطة متصلة برعاية الآخرين مثل العمل المنزلي.

وفي غياب الدعم الخارجي، تلبي الأسر احتياجات تقديم الرعاية بترك معاليها دون إشراف أو باللجوء إلى مساعدة الغير بأجر أو دون أجر أو باصطحابهم إلى مكان العمل. وتأتي كل استراتيجيات التكيف المذكورة مع مساوئ هامة للأفراد والمجتمعات كما يُناقش أدناه.

● غالباً ما تؤدي ديناميات الاستبدال إلى انقطاع البنات عن الدراسة لرعاية المعالين أو إلى استخدام عمال منزليين بأجر زهيد وفي ظروف هشة

■ **استراتيجيات الرعاية غير المنظمة**. لا يدفع الافتقار إلى حلول ميسورة لرعاية المعالين من أفراد الأسرة النساءَ إلى العمل في القطاع غير المنظم فحسب، بل يسفر في الغالب عن عواقب لا يُستهان بها فيما يخص استمرار الفقر عبر الأجيال. وعندما لا تكون خدمات رعاية الأطفال الموثوق بها ومنخفضة التكلفة وخارج المنزل متاحة أو في المتناول، تستخدم الأسر الفقيرة في غالب الأحيان «أمهات بديلات» هن عادة من بناتها الأكبر سناً أو من النساء المسنات. وفي حالات أخرى، تعتمد الأسر على دفع أجر مقابل خدمات نساءٍ أخريات يُوظّفن عن طريق ترتيبات غير منظمة ويعملن عادةً في ظروف أكثر هشاشة. وغالباً ما تكمن «ديناميات الاستبدال» المذكورة في مسائل تتعلق بالسن أو الانتماء الإثني أو الجنسية أو الطبقة الاجتماعية، ويعاني الموظف المنزلي في غالب الأحيان من مستويات متعددة من التمييز (انظر أيضاً الموجز المتعلق بالعمال المنزليين). ولهذه الظاهرة الجنسانية، التي هي جزء من مفهوم «اقتصاد الرعاية» الأوسع نطاقاً، عواقب اقتصادية واجتماعية واضحة تتوارثها الأجيال، لأنها تنقل تكاليف الرعاية من كاهل امرأة إلى كاهل امرأة أخرى، ما يهدد عملياً فرص تعليمها وآفاق عمالتها على المدى الطويل. وثمة أيضاً عواقب على تعليم الفتيات لأن المسؤوليات العائلية تؤثر بشكل كبير على معدلات التحصيل المدرسي في البلدان النامية.

وقد يتبين أيضاً أنّ ترتيبات الرعاية غير المنظمة لا تناسب الشخص الذي يتلقى الرعاية ولا الشخص الذي يقدمها، إذ يمكن أن تكون غير موثوقة وغير ملائمة وغير مأمونة. فعلى سبيل المثال، تُخوّل الرعاية عادة إلى نساء مسنات (مثل الجدات) أو إلى فتيات صغيرات جداً قد يكن غير مستعدات نفسياً وبدنياً لتحمل هذا العبء وتلبية مختلف احتياجات الأطفال أو المعاقين أو المرضى من أفراد أسرهن بشكل ملائم. وفي بعض الحالات، تسهم احتياجات الرعاية الناجمة عن غياب الأمهات بسبب هجرة اليد العاملة مثلاً في تبادل الأدوار والمسؤوليات بين النساء والرجال داخل الأسر المعيشية. ولذلك يواجه الرجال صعوبات في أداء مهام لم يعتادوا عليها ولم يألفوها وغالباً ما يعتبرونها غير مقبولة اجتماعياً. وهم عادة غير مهيئين للاضطلاع بأدوار رعاية الأطفال وعندما يكونون مستعدين للقيام بذلك، يضطرون في معظم الأحيان إلى مواجهة الضغط الاجتماعي الذي يمارسه المستنكرون من الأقران وأصحاب العمل والمجتمعات التقليدية. وتبين دراسات أجريت في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية مثلاً أنّ الرجال في الغالب لا يعتبرون أنفسهم مقدمي رعاية بل كاسبي لقمة العيش ويعتقدون أن هذا الدور يعفيهم من معظم العمل المنزلي أو الرعاية. وحتى في حالة وجود خيارات مؤاتية للأسرة، مثل فرص إجازة الأبوة أو الوالدية، تبين أدلة عملية أنّ أصحاب العمل أو الأقران لا يشجعون الرجال بشكل مباشر أو غير مباشر على الاستفادة من هذه الإعانات. وغالباً ما تتولى النساء أيضاً تقسيم الأدوار والمسؤوليات داخل الأسرة المعيشية وخارجها، ويبدين في حالات كثيرة بعض المقاومة إزاء مشاركة الرجال في العمل المنزلي والرعاية. وتمثل السياسات الرامية إلى دعم مشاركة الرجال بقدرٍ أكبر في أنشطة تقديم الرعاية وكذلك في حملات الدعوة إلى التغيير الاجتماعي والثقافي أيضاً أدوات تكميلية هامة لضمان موازنة أفضل للنساء والرجال بين العمل والأسرة.

■ **اصطحاب الأطفال إلى مكان العمل.** لا يوجد أمام العديد من الأمهات العاملات خيار آخر سوى أخذ أطفالهن إلى مكان العمل. ففي الهند، تشير التقديرات إلى أنّ ٧ أو ٨ ملايين طفل يرافقون آباءهم (خاصة الأمهات) إلى مواقع البناء. وفي إندونيسيا، تقوم ٤٠ في المائة من الأمهات العاملات برعاية أطفالهن أثناء العمل. وتؤدي هذه الممارسة إلى نتائج سلبية هامة في عدد من المجالات. فهي، أولاً وقبل كل شيء، تسهم في نمو القطاع غير المنظم، بما فيه العمل في المنزل والعمل العرضي، إذ إنها تحد كثيراً من خيارات الأمهات وتستهلك الوقت على حساب العمل مدفوع الأجر. ويقلل وجود الأطفال في مكان العمل من الوقت والاستثمار الذي يمكن أن توظفهما النساء في أنشطة هامة مثل التدريب وتطوير الأسواق وتسجيلها وتوسيعها. ونظراً للظروف السيئة العمل التي يعمل فيها معظم العاملين في القطاع غير المنظم، فإن هذه الممارسة تنطوي أيضاً على احتمال تعرض الأطفال لبيئات خطيرة أو غير صحية أو غير مأمونة وتزيد من مخاطر عمل الأطفال.

وغالباً ما يُنظر إلى تخصيص إيرادات لخدمات رعاية ميسورة على أنه عملية مكلفة ذات أولوية متدنية بالنسبة للميزانيات العامة الهزيلة في العديد من البلدان النامية. ويعتبر بعض واضعي السياسات أنّ خدمات الرعاية تندرج ضمن المسؤولية الخاصة للنساء وشبكاتهن الأسرية الواسعة. ومع ذلك، تبيّن أنّ اعتماد تدابير تدريجية وابتكارية لدعم مسؤوليات الرعاية ليس من شأنه أن يعود بفوائد على المدى الطويل من حيث المساواة بين الجنسين وتنمية الاقتصاد وإنمائه فحسب، بل أنه أيضاً لا يحتاج في غالب الأحيان سوى إلى موارد مالية وبشرية محدودة.

عائلة من المزارعين، فيتنام.

النُهج الناشئة والممارسات الجيدة

- ترتيبات مرنة في التعليم المدرسي
- استهداف فئات محددة في الاقتصاد غير المنظم
- الشراكات المتعددة
- خدمات التعليم قبل الابتدائي المتنقلة
- الخدمات المتكاملة فيما بينها
- الشركاء الاجتماعيون يعملون معاً
- تعزيز العمل اللائق للعاملين في مجال الرعاية
- الحد من قابلية الأسر للتأثر بتكاليف الرعاية من خلال توفير الحماية الاجتماعية
- زيادة فرص كسب الدخل المتاحة للنساء
- التشجيع على تغيير في الثقافة والمواقف المتعلقة بأدوار الجنسين

عادة ما تركز الاستراتيجيات المتبعة لدعم الأسر لتلبية احتياجاتها الأساسية من الرعاية، ومن ثم إتاحة فرص أكثر وأفضل أمام النساء للحصول على عملٍ لائق ومنتج، على الهدفين السياسيين العامين التاليين: جعل المسؤوليات العائلية أكثر توافقاً مع العمل وجعل أماكن العمل أكثر توافقاً مع المسؤوليات العائلية. ولتحقيق هاذين الهدفين العامين، يمكن أن تنفذ مختلف الجهات الفاعلة مجموعة واسعة من المبادرات المتكاملة لتحقيق ما يلي:

- تحسين وزيادة إتاحة وميسورية وجودة خدمات الرعاية لأفراد الأسرة المعالين؛
- الحد من قابلية تأثر الأسر بالتكاليف الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة برعاية المعالين؛
- تشجيع ودعم التغيير الثقافي والسلوكي تجاه الأدوار والمسؤوليات التقليدية للمرأة والرجل داخل الأسرة المعيشية وخارجها، وذلك بتهيئة بيئة مؤاتية لتقاسم أنشطة الرعاية بين الجنسين بمزيد من المساواة.

● يمكن أن يكون تمديد دوام المدارس طريقة بسيطة لدعم الآباء العاملين في الاقتصاد غير المنظم

■ **ترتيبات مرنة في التعليم المدرسي**. عادة ما لا يستطيع العمال وأصحاب المشاريع في القطاع غير المنظم تحمل تكاليف خدمات الرعاية وهياكلها القائمة أو لا يكونون على علم بها. ولا تلبي غالباً مرافق الرعاية القليلة الموجودة احتياجاتهم الخاصة (مثلاً، قد تكون باهظة التكلفة أو بعيدة أو لا تغطي يوم العمل الطويل للعمال في القطاع غير المنظم) و/أو لا تقدم خدمات جيدة. وقد تكون تعاني من نقص في عدد الموظفين أو يكون موظفوها يعانون من ظروف عمل سيئة أو نقص في التدريب أو عدم التأهيل لرعاية الأطفال الصغار أو المرضى أو المعاقين أو المسنين المعالين.

وإعادة تنظيم ساعات المدرسة المعمول بها لتلبية احتياجات فئات خاصة من العمال، مثلاً، تدبير بسيط جداً ولكنه غالباً ما يكون فعالاً وفي المتناول لتسهيل مشاركة الآباء مشاركة تامة ومنتجة في العمالة بأجر. وقد بدأت بلدان عديدة في أمريكا اللاتينية والكاريبي برامج لتمديد اليوم المدرسي. ففي شيلي مثلاً، كان هناك حتى عام ٢٠٠٦ حوالي ٧٠٠٠ مدرسة تعمل بدوام ممدد. وبدأ برنامج آخر في كوستاريكا باسم «المنزل الثاني» (Segunda Casa) وحقق بعض النجاح. غير أن كلا المثالين يواجهان تحديات تتعلق بالاستدامة. وفي كلا الحالتين، شكل الدعم المقدم من البنية التحتية القائمة مزية عظيمة. ويمكن أيضاً لترتيبات مرنة فيما يتعلق مثلاً بالتشاور بين الآباء والمدرسين أن تمكن العمال في القطاع غير المنظم من الاحتفاظ باتصال

أكثر انتظاماً مع المدارس، ما يقلل من التأثير على الوقت الذي يقضونه في أنشطة منتجة ويزيد من قدرة الآباء على المشاركة في خدمات الرعاية. وبالمثل، يمكن أن يكون لإنشاء مرافق الرعاية للتعليم قبل الابتدائي في مباني المدارس القائمة الأثر الإيجابي المتمثل في تمكين الإخوة الأكبر سناً من اصطحاب إخوتهم الصغار إلى مرافق الرعاية دون التغيب عن المدرسة. وفي كينيا، تضم المدارس الابتدائية وحدة للتعليم قبل الابتدائي للأطفال ابتداءً من سن الثالثة تُعرف باسم «صفوف الصغار». وأصبح هذا الترتيب ممكناً من خلال نهج متعدد الشراكات إذ تتعاون جمعيات الآباء والمنظمات الدينية ومنظمات الرعاية الاجتماعية والشركات الخاصة والأفراد مع السلطات المحلية لإنشاء هذه الوحدات وتمويلها وإدارتها. وأدى هؤلاء الشركاء أيضاً دوراً رئيسياً في تدريب مدرسي التعليم قبل الابتدائي.

في كينيا، ساعد وجود مؤسسات التعليم قبل الابتدائي والمدارس في نفس المباني على منع رعاية الإخوة للأطفال الصغار

■ **استهداف فئات محددة في الاقتصاد غير المنظم**. يواجه السكان المتنقلون في الاقتصاد غير المنظم، بمن فيهم العمال المهاجرون والعمال الموسميون في قطاع الزراعة قيوداً محددة. ففي المكسيك، شُرع في برنامج التعليم قبل الابتدائي والابتدائي لأبناء أسر المياومين الزراعيين المهاجرين في عام ١٩٩٧ لضمان وصول الأطفال إلى التعليم والتحصيل المدرسي رغم تنقلهم وصعوبة ظروف عيش أسرهم. ويستهدف البرنامج الفتيان والفتيات من سن ٣ سنوات إلى ١٤ سنة. ويشجع البرنامج على توفير تعليم متعدد الثقافات ومراع للفوارق بين الجنسين لأطفال الآباء المياومين الزراعيين من الشعوب الأصلية والمولّدة والمهاجرين والمقيمين. ويُتوقع أن تستقبل المدارس العامة هؤلاء الطلاب الرحل وأن تضمن عدم انقطاعهم عن الدراسة.

في المكسيك، تستهدف برامج مدرسية خاصة أطفال العمال المهاجرين والعمال الموسميين

الشراكات المتعددة. جمعت منظمة العمل الدولية معلومات عن بعض المبادرات الابتكارية التي أنشأتها الحكومات وأصحاب العمل والعمال من أجل توفير خدمات رعاية الأطفال للفئات المستضعفة من العمال في الاقتصاد غير المنظم. وتقدم معظم هذه المبادرات، بالإضافة إلى التعليم، وجبات غذائية وخدمات صحية وتسهم بالتالي كثيراً في الحد من انعدام الأمن الاقتصادي والاجتماعي للأسرة. وتبرز مشاركة الآباء والتشاور معهم في تصميم خدمات رعاية الأطفال كخطوة ضرورية لنجاحها. ومن اللازم أن تراعي الخدمات الموجهة إلى الفئات المستضعفة أنّ قدرة المستفيدين منها على دفع الاشتراكات محدودة جداً في غالب الأحيان. ولا تعتمد أي من الحالات التي حللتها منظمة العمل الدولية في دراستها اعتماداً كاملاً على مساهمة الآباء. وغالباً ما تشكل الاستدامة الاقتصادية على المديَيْن المتوسط والطويل تحدياً رغم تزايد الطلب على هذه الخدمات. ولئن كان الدعم المقدم من الجهات المانحة الخارجية لهذه الخدمات عادةً لا يقدر بثمن (وإن كان غير مستدام إلا نادراً)، فإن الظاهر أن الشراكة المتعددة تساعد على إيجاد حلول عملية لمشاكل الاستدامة. ومن الأمثلة الجيدة عن نظام هذه الشراكات مراكز رعاية أطفال العمال الزراعيين الموسميين في شيلي، حيث تقدم الحكومة الوطنية خدمات التمويل والإشراف ووضع المعايير وتساهم الحكومة المحلية في تشييد المباني وتوفر المؤسسات والجمعيات المهنية الوطنية خدمات ومواد التغذية والتعليم والصحة وتساهم جهات فاعلة أخرى في جلب مزيد من الأموال والموارد.

● من اللازم أن تراعي الخدمات الموجهة إلى الفئات المستضعفة في الاقتصاد غير المنظم محدودية قدرتها على الدفع. ويبدو أن الشراكة المتعددة تقدم حلولاً لمشاكل الاستدامة قابلة للتطبيق

أضفت بيرو طابعاً مؤسسياً على المراكز المجتمعية لرعاية الأطفال الذين يعيشون في فقر مدقع

وفي بيرو، أضفت الحكومة طابعاً مؤسسياً على برنامج «بيوت الأطفال» (Wawa Wasi) الذي أطلق في عام ١٩٩٣ بدعم من جهات مانحة خارجية (اليونيسيف ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأغذية العالمي) وأنشأ حوالي ٢٠٠٠٠ مركز منزلي أو مجتمعي منخفض التكلفة لرعاية الأطفال دون سن الثالثة الذين يعيشون في فقر مدقع. وبغض النظر عن السماح للأسر منخفضة الدخل بالحصول على خدمات رعاية جيدة، فإن الميزة الرئيسية لهذا البرنامج تتمثل في استحداث فرص العمل للنساء المحليات. وفي كولومبيا، أضفت الحكومة طابعاً مؤسسياً على مبادرات مجتمعية نظمتها النساء في الأصل لرعاية أطفال الجيران باعتمادها على شكل برامج لرعاية الأطفال يديرها معهد رعاية الأسرة (Instituto Colombiano de Bienestar Familiar، ICBF).

في سان سلفادور، أُنشئت مرافق رعاية الأطفال بالقرب من الأسواق غير المنظمة لدعم تجار الأسواق

ونتج أيضاً عن الشراكات المجتمعية والتوعية المجتمعية بالشراكة مع المنشآت المنظمة ونقابات العمال والمنظمات غير الحكومية بعض الاستراتيجيات الابتكارية لدعم رعاية المعالين. فقد أنشئت مثلاً مبادرة رعاية الأطفال التابعة لمكتب رئيس بلدية سان سلفادور لباعة الأسواق والشوارع. كما أنشئت شبكة لمرافق رعاية الأطفال في أماكن قريبة جداً من الأسواق، إذ يُعتبر القرب الجغرافي جانباً هاماً من نجاح النظام. وتدفع البلدية رواتب الموظفين وتغطي الرسوم التي يدفعها الآباء جزءاً من تكاليف التشغيل اليومي.

أُنشئت خدمات التعليم قبل الابتدائي في الهند لدعم عمال الاقتصاد غير المنظم في مواقع البناء

■ **خدمات التعليم قبل الابتدائي المتنقلة**. شهدت الهند في أحد الابتكارات الجديرة بالاهتمام تطوير خدمات التعليم قبل الابتدائي المتنقل وتعزيز التعاونيات للرعاية الاجتماعية ورعاية الأطفال، بما فيها التعاونيات العائلية التي تستطيع أن تلبي احتياجات الآباء العاملين في الاقتصاد غير المنظم. وتشغل المنظمة التطوعية «الحضانات المتنقلة» مراكز لرعاية أطفال العمال في مواقع البناء والأحياء الفقيرة في دلهي وغورغاون ونويدا وغازي أباد وفريد أباد. وتضم الرعاية النهارية برنامجاً إضافياً للتغذية والرعاية الصحية والتعلم المناسب من حيث السن، يليه القبول والدعم المدرسيان. وتفتح الحضانات المتنقلة مراكز الرعاية النهارية بالاتفاق مع صاحب العمل في مواقع البناء. ويوفر المسؤول عن البناء بعدئذ محل إيواء الحضانة ويمدها بالكهرباء والماء، ولا تدوم الحضانة إلا دوام البناء في الموقع. ويتأتى التمويل من المتعاقدين في البناء والمنح المحلية والمانحين الأجانب وجمع الأموال الخاصة.

وكان الهدف من برنامج البيوت المجتمعية (Hogares Comunitarios Program)، الذي أُنشئ في مدينة غواتيمالا في عام ١٩٩١، التخفيف من حدة الفقر بتزويد الآباء العاملين بخدمات منخفضة التكلفة وجيدة لرعاية الأطفال داخل مجتمعاتهم المحلية. وأنشأت كل مركز للرعاية النهارية مجموعة من الأسر التي اختارت امرأة محلية لتقديم خدمات رعاية الأطفال في منزلها لعدد من الأطفال قد يصل إلى عشرة. وقدمت الحكومة الغذاء للأطفال بالإضافة إلى تقديم إعانات لمقدمي خدمات الرعاية. وأبرز تقييم البرنامج أن أمهات المستفيدين من المرجح أن يكن أوفر حظاً في الحصول على عمل براتب، وربما أكثر استقراراً، مقارنة بالأمهات اللواتي لجأن إلى ترتيبات أخرى لرعاية الأطفال، ما أدى غالباً إلى ارتفاع أجورهن. واستفاد أيضاً من البرنامج مقدمو الرعاية أنفسهم، وقد كانوا في الغالب أمهات مسنات ومستواهن التعليمي متدنٍ، وربما كانت فرصهن في العمل خارج المنزل قليلة. علاوة على ذلك، أشار التقييم إلى التأثير الإيجابي الهام الذي كان للبرنامج على حميات الأطفال المشاركين.

■ **الخدمات المتكاملة فيما بينها**. غالباً ما تشمل النهج الابتكارية للموازنة بين الأسرة والعمل تركيبة من العناصر والخدمات المختلفة ولكن المتكاملة. ويشمل البرنامج الوطني لضمان العمالة الريفية الذي تديره الحكومة في الهند توفير حضانات في عين المكان بين مرافق أخرى في موقع العمل، مثل المساعدة الطبية والماء الصالح للشرب وأماكن الاستظلال. واعتُبر ذلك شرطاً مسبقاً أساسياً لتمكين مزيد من النساء من المشاركة في البرنامج وابتكاراً هاماً لأن العديد من نظم ضمان العمالة تميل إلى تفضيل مشاركة الرجال لأسباب متنوعة.

● تساهم مبادرات رعاية الأطفال التي تشمل وجبات غذائية وخدمات صحية بقدر كبير في الحد من انعدام الأمن الاقتصادي والاجتماعي للأسرة

من الخطابة إلى الواقع: تعزيز مشاركة المرأة وميزنة تستجيب لاحتياجات الجنسين

هذا برنامج مشترك من برامج الأمم المتحدة نُفّذ في نيكاراغوا بدعم من شباك المساواة بين الجنسين التابع للصندوق الإسباني لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

يشمل المشروع، كجزء من هدفه الاستراتيجي العام المتمثل في تعزيز المساواة بين الجنسين في البلد، توفير خدمات رعاية الأطفال للعمال غير المنظمين، مثل العمال الزراعيين الموسميين المستخدمين في جني البن. وتعتمد هذه المبادرات نهجاً متعدد الشراكات، من خلال دعم الحكومات المحلية والوطنية ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال.

المصدر:
http://sdnhq.undp.org/opas/en/proposals/suitable/222

■ **الشركاء الاجتماعيون يعملون معاً**. تعزز كل من منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال أيضاً السياسات الابتكارية لتسهيل الموازنة بين مسؤوليات العمل والمسؤوليات العائلية. وتقوم هذه المبادرات على الاعتراف بأهمية السياسات المؤاتية للأسرة لجلب النساء إلى سوق العمل ومن ثم استخدام رأس المال البشري بمزيد من الفعالية. وتتعامل المنظمة الدولية لأصحاب العمل مع هذه المسألة كجزء من إدارة التنوع. وتأييداً لإنشاء أماكن عمل مؤاتية للأسرة، أصدر مؤخراً مكتب الأنشطة الخاصة بأصحاب العمل وبرنامج ظروف العمل والاستخدام التابعان لمنظمة العمل الدولية مجموعة تدريبية بشأن السياسات المتعلقة بالعمل والأسرة. وبالمثل، أعد مكتب منظمة العمل الدولية للأنشطة الخاصة بالعمال دليلاً تدريبياً لدعم نقابات العمال لإدراج سياسات مؤاتية للأسرة في المفاوضات الجماعية.

● تحسين ظروف العمل في مجال الرعاية، بمن فيهم العمال المنزليون، عنصر أساسي لاستحداث فرص العمل اللائق في هذا القطاع من شأنه أن يساعد دائماً على تحسين نوعية الخدمات المقدمة

■ **تعزيز العمل اللائق للعاملين في مجال الرعاية**. من المهم الإشارة إلى أن تحسين ظروف العمل في مجال الرعاية عنصر أساسي لاستحداث فرص العمل اللائق في هذا القطاع وأنه سيساعد دائماً على تحسين نوعية الخدمات المقدمة. والاعتراف باحتياجات العمال غير المنظمين من جميع الأعمار في اقتصاد الرعاية غير المنظمة، بما في ذلك العمل المنزلي، إلى التعليم والتدريب، يمثل جانباً هاماً من جوانب تحسين ظروف عملهم وعيشهم. ويؤدي العمال المنزليون دوراً لا غنى عنه في تقديم خدمات الرعاية ومع ذلك فإنهم معرضون لظروف عمل وعيش سيئة جداً. واعتمدت منظمة العمل الدولية مؤخراً معايير دولية لدعم العمل اللائق للعمال المنزليين ووجهت في الوقت نفسه الانتباه إلى المساهمة الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي يقدمها العمل المنزلي لتحقيق التنمية والنمو (انظر الموجز المتعلق بالعمال المنزليين). وبالمثل، تبحث منظمة العمل الدولية المسائل المتعلقة بنقص الرعاية والعاملين في قطاع الصحة في البلدان النامية بسبب الهجرة الدولية والهجرة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وتدعم الأصوات الداعية إلى تطبيق سياسات هجرة موجهة وإقامة شراكات دولية.

■ **الحد من قابلية الأسر للتأثر بتكاليف الرعاية من خلال تدابير الحماية الاجتماعية**. لا يواجه الفاعلون في الاقتصاد غير المنظم صعوبات في الوصول إلى خدمات رعاية متاحة وميسورة فحسب، بل غالباً ما يكونون أكثر الفئات تأثراً بالمخاطر الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة برعاية المعالين. وغالباً ما تخلف التكاليف الإضافية لرعاية الأطفال أو غيرهم من المعالين من أفراد الأسرة، بمن فيهم المرضى (ومنهم الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز) أو المسنون، آثاراً كارثية على أمن الأسر المعيشية الفقيرة. ولدى الأسر الفقيرة قدرات محدودة لاقتناء السلع (مثل الأغذية المجهزة والأدوات الموفرة لليد العاملة من قبيل أجهزة الطبخ والغسل ووسائل النقل الخاصة وما إلى ذلك) أو الخدمات (الخدمات الخاصة لرعاية الأطفال والخدمات الصحية اللازمة للمريض أو المعاق والمساعدة المنزلية)، التي تحد من الوقت اللازم قضاؤه في العمل المنزلي غير مدفوع الأجر. وكما ذُكر سابقاً، لا تستفيد الأسر الفقيرة في غالب الأحيان من خدمات المساعدة الاجتماعية ولا من نظم الضمان الاجتماعي الاكتتابية. وتبدأ السياسات الرامية إلى الحد من تكاليف ومخاطر رعاية المعالين من مبادرات التحويل النقدي المشروط أو غير المشروط لتصل إلى الاستثمار في الخدمات الأساسية والبنية التحتية الاجتماعية. وتشمل هذه الأخيرة توفير خدمات النقل العام بتكلفة معقولة إلى مرافق تقديم الرعاية ذهاباً وإياباً أو إمداد المناطق المعزولة بالماء والطاقة. ويمكن أن يخفض ذلك كثيراً من الوقت المستغرق في أنشطة الرعاية غير مدفوعة الأجر ويؤثر بالتالي تأثيراً إيجابياً في المدة الزمنية التي يمكن قضاؤها في عمل بأجر.

تجرب حالياً بعض بلدان أمريكا اللاتينية أشكالاً جديدة من الحماية الاجتماعية تشمل عناصر الطفولة المبكرة وإعانات رعاية الأطفال المقدمة إلى العاملين في الاقتصاد غير المنظم

وعلى سبيل المثال، تجرب حالياً بعض بلدان أمريكا اللاتينية، مثل شيلي والمكسيك، أشكالاً جديدة من الحماية الاجتماعية من خلال برامج تتضمن عناصر الطفولة المبكرة في شكل إعانات حتى يتسنى للعمال غير المنظمين الوصول إلى مرافق رعاية الأطفال، في جملة أمور أخرى. وتُستخدم أيضاً مراكز الرعاية النهارية كوسائل هامة لتقديم الدعم المتصل بالتغذية والصحة إلى الأسر المعيشية المستضعفة. وفي شيلي، يقدم نظام الحماية الشاملة للطفولة المبكرة المعروف باسم «شيلي تكبر معك»، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٦، إعانات مثل إعانة الأسرة قبل الولادة، والمعاملة التفضيلية في الوصول إلى خدمات تنمية الطفولة، فضلاً عن توفير رعاية مجانية جيدة لجميع الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنتين وتكون أمهاتهم يعملن أو يبحثن عن عمل. ويكتسي البرنامج أهمية بالغة للعاملين في الاقتصاد غير المنظم لأنه يستهدف السكان الأكثر استضعافاً الذين يمثلون ٤٠ في المائة من مجموع السكان. ويشمل البرنامج بالخصوص كفئة مستهدفة الأمهات اللواتي يدرسن، ولاسيما الأمهات المراهقات، بهدف إبقائهن في النظام الدراسي. ومن خلال هذا البرنامج، شيد ما يناهز ٩٠٠ مركز جديد سنوياً، وبحلول عام ٢٠٠٩، سيقدم ٣٥٠٠ مركز عام لرعاية الأطفال خدمات الرعاية بالمجان إلى ٧٠٠٠٠ طفل، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٥٠٠ في المائة على مستوى إمدادات القطاع العام في عام ٢٠٠٥. وتعرض بعض المراكز خدماتها على صعيد القطر بأكمله.

■ **زيادة فرص كسب الدخل المتاحة للنساء**. من المرجح أن يكون لأي برنامج أو مشروع يهدف إلى التشجيع على زيادة أو تحسين فرص كسب الدخل المتاحة للنساء في الاقتصاد غير المنظم تأثير على قدرة الأسر على دفع تكاليف رعاية المعالين من أفرادها (الرعاية الخاصة المقدمة من المؤسسات أو الأفراد). وتغطي هذه السياسات مجموعة واسعة من المبادرات الممكنة، بدءاً من حملات مكافحة التمييز الموجهة للنقابات وأصحاب العمل والعمال غير المنظمين لجعلهم أكثر استعداداً للتعرف على التمييز القائم على نوع الجنس والمسؤوليات العائلية والتصدي له، ووصولاً إلى مد تغطية الضمان الاجتماعي إلى الفئات المستبعدة مثل العمال المنزليين أو العاملين في المنزل. وقد تناول كلّ واحدة من هذه القضايا الخاصة موجز

منفصل من موجزات هذا المورد السياسي، ولكن من المهم هنا الإشارة إلى أن جميع تدخلات السياسات هذه، إذا صُمّمت تصميماً جيداً، يمكن أن تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الطريقة التي يمكن بها للأسر والأفراد أن يوفقوا بين أنشطة الرعاية والعمل.

■ **التشجيع على تغيير في الثقافة والمواقف المتعلقة بالأدوار والمسؤوليات التقليدية للنساء والرجال.** إن التدابير التي تهدف إلى تغيير السلوك والمواقف ضرورية للسماح بتوزيع المهام الأسرية توزيعاً أكثر إنصافاً. ولئن كانت هذه الاستراتيجيات صالحة على المديين المتوسط والطويل لأن تغير المواقف يستغرق وقتاً طويلاً، فإن بإمكانها أن تؤثر كثيراً على الطريقة التي ينظم بها العاملون في الاقتصاد غير المنظم حياتهم الخاصة والمنتجة. وتشمل هذه الاستراتيجيات مجموعة واسعة من مبادرات المساواة بين الجنسين، بدءاً من برنامج التعليم والتدريب وتصميم المناهج المدرسية ووصولاً إلى إعانات وإجازات الوالدية، في جملة أمور أخرى. وتقوم هذه التدابير على الاعتراف بعدم توازن المهام والمسؤوليات بين الرجال والنساء في الدوائر الخاصة والعامة وبما لذلك من تأثير من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي أن تعترف مبادرات المساواة بين الجنسين بأدوار الرجال والنساء في الرعاية وتقدم لكليهما حلولاً مستدامة وموجهة لتحقيق توازن أفضل بين العمل والأسرة. ولا يمكن أن تركز السياسات المؤاتية للأسرة على النساء فقط لأن ذلك من شأنه ببساطة أن يكرس التوزيع الحالي للعمل بين الجنسين. وعند تصميم السياسات المؤاتية للأسرة، ينبغي أن يراعي واضعو السياسات اختلاف تأثيرها على النساء والرجال على حد سواء. وينبغي أن تركز مبادرات التثقيف والتوعية من خلال التعليم الرسمي وغير الرسمي على مواجهة المواقف التقليدية مع الاعتراف بما للتغير الاجتماعي من تداعيات على النساء والرجال على حد سواء. ومن الأمثلة على برنامج التثقيف المجتمعي الرامية إلى مناقشة تكاليف «الذكورية التقليدية» البرنامج البرازيلي Hombres "H") (الرجال). وقد أنشئ هذا البرنامج التابع لمنظمة غير حكومية في عام ١٩٩٩ بالتعاون مع شبان من مجتمعات محلية منخفضة الدخل في البرازيل والمكسيك. وبدعم من دليل تدريبي صُمّم خصّيصاً وأدوات للتوعية، يضع البرنامج موضع السؤال فرضية أن الرجال ليسوا مقدمي رعاية ويركز على الطريقة التي يعرف بها الشبان أنفسهم تقديم الرعاية والمكان الذي تحتله وينبغي أن تحتله في حياتهم اليومية. واستُكمل هذا البرنامج مؤخراً ببرنامج M Mujeres")) (النساء) الذي يشرك الشابات في تصميم أدوات التوعية (بما فيها مسلسل يُبثّ عن طريق الإذاعة) بشأن مختلف قضايا المساواة بين الجنسين مثل الأبوة وتقاسم تقديم الرعاية.

● من المرجح أن يكون للتشجيع على زيادة أو تحسين فرص كسب الدخل المتاحة للنساء في المجتمعات المحلية الفقيرة تأثير إيجابي على قدرة الأسر على دفع تكاليف رعاية المعالين

امرأة مع رضيعها تعمل في ورشة صغيرة لخياطة الملابس، بوليفيا.

الموارد

يقدم هذا القسم قائمة بالموارد التي تمكّن القارئ من التعمق أكثر في المسألة. ويمكن الاطلاع من هنا على تفاصيل الممارَسات الجيدة الواردة سابقاً. ويتضمن هذا القسم الصكوك الدولية واستنتاجاتِ مؤتمر العمل الدولي والمنشورات والأدوات التدريبية ذات الصلة. وترد لاحقاً قائمة بالمراجع المذكورة في النص. وقد يكون هناك بعض التداخل بين القائمتين.

صكوك منظمة العمل الدولية واستنتاجات مؤتمر العمل الدولي

الاتفاقية بشأن العمال ذوي المسؤوليات العائلية، ١٩٨١، (رقم ١٥٦)

التوصية بشأن استخدام النساء (ذوات المسؤوليات العائلية)، ١٩٦٥، (رقم ١٢٣)

الاتفاقية بشأن المساواة في الأجور، ١٩٥١، (رقم ١٠٠)

التوصية بشأن المساواة في الأجور، ١٩٥١، (رقم ٩٠)

الاتفاقية بشأن التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨، (رقم١١١)

التوصية بشأن التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨، (رقم١١١)

الاستنتاجات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في صميم العمل اللائق، مؤتمر العمل الدولي، الدورة الثامنة والتسعون، جنيف، مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٩.

المنشورات ذات الصلة

Cassirer, N. and Addati,L. 2007 Expanding women's employment opportunities: Informal economy workers and the need for childcare, ILO Geneva

Esplen, E. 2009 Gender and Care Overview Report BRIDGE, February 2009, http://www.siyanda.org/search/summary.cfm?nn=3873&ST=SS&Keywords=girls&SUBJECT=0&Donor=&StartRow=1&Ref=Sim

حكومة الهند، ٢٠٠٨، القانون الوطني لضمان العمالة الريفية، ٢٠٠٥.
المبادئ التوجيهية العملية، وزارة التنمية الريفية، إدارة التنمية الريفية، حكومة الهند، نيودلهي، ٢٠٠٨،

http://nrega.nic.in/Nrega_guidelinesEng.pdf

Hein, C. and Cassirer, N. 2010. Workplace solutions for childcare, ILO Geneva http://www.ilo.org/global/publications/ilo-bookstore/order-online/books/WCMS_110397/lang-- / index.htm

Hein, C, 2005 Reconciling work and family responsibilities: practical ideas from global experience, ILO TRAVAIL, Geneva,
ILO 2010 Achieving MDG4 through Decent Work
http://www.ilo.org/travail/info/fs/lang--en/docName--WCMS_141550/index.htm

ILO-UNDP, 2009 Work and Family: Towards new forms of reconciliation with social co-responsibility. International Labour Organization and United Nations Development Programme, Santiago, Chile
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@gender/documents/publication/wcms_111375.pdf

ILO Global Job Crisis Observatory,
http://www.ilo.org/public/english/support/lib/financialcrisis/featurestories/story10.htm
IFPRI 2001 City Profiles, Guatemala City A Focus on Working Women and Childcare,
http://www.eldis.org/vfile/upload/1/document/0708/DOC13263.pdf

ILO-UNDP, Work and Family: Towards new forms of reconciliation with social co-responsibility. International Labour Organization and United Nations Development Programme, Santiago, Chile 2009
http://www.ilo.org/travail/whatwedo/publications/WCMS_TRAVAIL_PUB_55/lang–en/index.htm

اليونيسكو، ٢٠٠٩، «التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، ٢٠٠٩، مطبعة جامعة أوكسفورد، أوكسفورد»
http://unesdoc.unesco.org/images/0017/001776/177683a.pdf

الأدوات

IILO 2009 Training package on Work and Family. Managing Diversity and Equality at the Workplace, ACT/EMP-TRAVAIL.
http://www.ilo.org/public/english/dialogue/actemp/whatwedo/projects/diversity.htm

ILO 2009 WISER Module 5 on Family-Friendly Policies, Action Manual and Trainers' Guide
http://www.ilo.org/travail/whatwedo/instructionmaterials/lang--en/docName--WCMS_145380/index.htm
http://www.ilo.org/travail/whatwedo/instructionmaterials/lang--en/docName--WCMS_145387/index.htm

Olney,S. Goodson,E. Maloba-Caines 2002 Gender Equality: a Guide to Collective bargaining, Olney, Goodson, Maloba-Caines, ACTRAV/IFP-DIALOGUE, ILO Geneva
http://actrav.itcilo.org/english/library/socdiag/v07000.htm

للمزيد من المعلومات، انظر الموقع الإلكتروني لإدارة ظروف العمل والاستخدام التابعة لمنظمة العمل الدولية:

http://www.ilo.org/travail/lang--en/index.htm

المراجع

Cassirer, N. and Addati,L. 2007 Expanding women's employment opportunities: Informal economy workers and the need for childcare, ILO Geneva

Esplen, E. 2009 Gender and Care Overview Report BRIDGE, February 2009

Hein, C. and Cassirer, N. 2010 Workplace solutions for childcare, ILO Geneva

Hein, C, 2005 Reconciling work and family responsibilities: practical ideas from global experience, ILO TRAVAIL, Geneva,

ILO-UNDP, 2009 Work and Family: Towards new forms of reconciliation with social co-responsibility. International Labour Organization and United Nations Development Programme, Santiago, Chile
http://www.ilo.org/travail/whatwedo/publications/WCMS_TRAVAIL_PUB_55/lang--en/index.htm

ILO Global Job Crisis Observatory,
http://www.ilo.org/public/english/support/lib/financialcrisis/featurestories/story10.htm

International Food Policy Research Institute (IFPRI) 2003. "Guatemala City: A focus on working women and childcare", in IFPRI City Profiles, Available at
http://www.ifpri.org/themes/mp14/profiles/guatemalacity.pdf.

IFPRI 2001 City Profiles, Guatemala City A Focus on Working Women and Childcare,
http://www.eldis.org/vfile/upload/1/document/0708/DOC13263.pdf

ILO-UNDP, Work and Family: Towards new forms of reconciliation with social co-responsibility.o, International Labour Organization and United Nations Development Programme, Santiago, Chile 2009
http://www.ilo.org/travail/whatwedo/publications/WCMS_TRAVAIL_PUB_55/lang--en/index.htm

حكومة الهند، ٢٠٠٨، القانون الوطني لضمان العمالة الريفية، ٢٠٠٥.
المبادئ التوجيهية العملية، وزارة التنمية الريفية، إدارة التنمية الريفية، حكومة الهند، نيودلهي، ٢٠٠٨،
http://nrega.nic.in/Nrega_guidelinesEng.pdf

Razavi, S. "The Political and Social Economy of Care in a Development Context Conceptual Issues, Research Questions and Policy Options", Gender and Development Programme Paper Number 3, United Nations Research Institute for Social Development, June 2007

اليونيسكو، ٢٠٠٩، «التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، ٢٠٠٩، مطبعة جامعة أوكسفورد، أوكسفورد»
http://unesdoc.unesco.org/images/0017/001776/177683a.pdf

المحتويات

شكر وتقدير / مقدمة / تمهيد / كيفية استخدام دليل الموارد السياسية / الأسماء المختصرة

الجزء الأول: مفاهيم رئيسية

١. العمل اللائق والاقتصاد غير المنظم

١.١ القضايا المفاهيمية الرئيسية

٢. قياس الاقتصاد غير المنظم

٢.١ معالجة التحديات الإحصائية

الجزء الثاني: السياسات الرامية إلى دعم عمليات الانتقال إلى السمة المنظمة

٣. استراتيجيات النمو وتوليد العمالة الجيدة

٣.١ أنماط النمو الاقتصادي والاقتصاد غير المنظم

٤. الإطار التنظيمي والاقتصاد غير المنظم

(ألف) معايير العمل الدولية

٤.(أ).١ البيئة التنظيمية والاقتصاد غير المنظم: إرساء أرضية اجتماعية لجميع الأشخاص الذين يعملون

٤.(أ).٢ معايير العمل الدولية: إخضاع المحرومين من الحماية القانون

٤.(أ).٣ فهم علاقة الاستخدام وأثرها في السمة غير المنظمة

(باء) مجموعات محددة

٤.(ب).١ العمال المنزليون: استراتيجيات للتغلب على سوء التنظيم

٤.(ب).٢ العاملون في المنزل: الحد من حالات الاستضعاف من خلال توسيع نطاق القانون وتطبيقه

٤.(ب).٣ باعة الشوارع: الابتكارات في الدعم التنظيمي

٤.(ب).٤ المنشآت بالغة الصغر والصغيرة والسمة غير المنظمة وقانون العمل: تقليص الثغرات القائمة في الحماية

٤.(ب).٥ استراتيجيات من أجل تحويل العمل غير المعلن عنه إلى عمل منظم

(جيم) إدارة العمل

٤.(ج).١ إدارة العمل: التغلب على التحديات في الوصول إلى الاقتصاد غير المنظم

٤.(ج).٢ تفتيش العمل والاقتصاد غير المنظم: ابتكارات في التوعية

٥. التنظيم والتمثيل والحوار

٥.١ الحوار الاجتماعي: تعزيز الإدارة السديدة في وضع السياسات المتعلقة بالاقتصاد غير المنظم

٥.٢ دور منظمات أصحاب العمل وجمعيات الأعمال الصغيرة

٥.٣ نقابات العمال: الوصول إلى المهمشين والمستبعدين

٥.٤ التعاونيات: نقطة انطلاق للخروج من السمة غير المنظمة

٦. تعزيز المساواة والتصدي للتمييز

٦.١ تعزيز تمكين المرأة: مخرج جنساني من السمة غير المنظمة

٦.٢ العمال المهاجرون: الأطر السياسية لتنظيم الهجرة وإضفاء السمة المنظمة عليها

٦.٣ الإعاقة: نهج شاملة للعمل المنتج

٧. تنظيم المشاريع وتنمية المهارات والتمويل

٧.١ المنشآت غير المنظمة: أوجه الدعم السياسي لتشجيع إضفاء السمة المنظمة عليها والارتقاء بها

٧.٢ تعزيز المهارات والقابلية للاستخدام: تسهيل الوصول إلى الاقتصاد المنظم

٧.٣ التمويل بالغ الصغر والاقتصاد غير المنظم: استراتيجيات موجهة للخروج من السمة غير المنظمة

٨. توسيع نطاق الحماية الاجتماعية

٨.١ توسيع تغطية الضمان الاجتماعي لتشمل الاقتصاد غير المنظم

٨.٢ فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والاقتصاد غير المنظم: التغلب على التمييز والاستبعاد

٨.٣ توسيع نطاق حماية الأمومة ليشمل الاقتصاد غير المنظم

٨.٤ رعاية الأطفال: أداة دعم هامة لتحسين المداخيل

٩. استراتيجيات التنمية المحلية

٩.١ فرص الدعم المتكامل للخروج من السمة غير المنظمة